

# الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية

تأليف العلامة: أبي العون محمد بن أحمد السفاريني -

رَحْمَةُ اللَّهِ - المولود سنة (١١١٤هـ) المتوفى سنة (١١٨٨هـ)

وليها

التنبيهات البهية

على

العقيدة السفارينية

تأليف: 

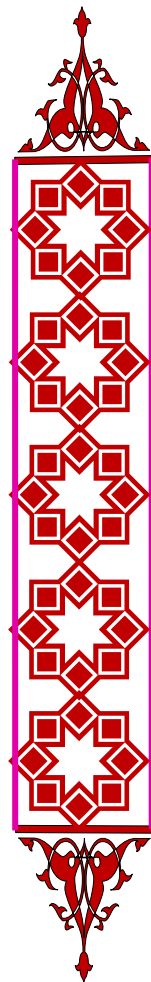
أبي محمد عبد الحميد بن يحيى بن زيد الجوري الشافعي

كاتب: الشيخ محمد بن أبي بكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ



.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

الحمد لله، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أما بعد:

فإن العناية بمتون العقيدة من الأهمية بمكان؛ حتى تصل إلى الطالب على أحسن حال، فقد لا يسلم متن من زلل في رسمه أو وضعه وكنت قد كتبت (التنبیہات السلفية علی العقيدة الطحاوية)، ورأيت أن أكتب وعلى نفس الطريقة ما في العقيدة السفارینیة المعروفة (بالدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضیة): للعلامة: محمد بن أحمد السفارینی - رَحِمَهُ اللَّهُ - مما يخالف الصواب؛ فإنها نظم سلس سهلة الحفظ عظيمة النفع، ومع ذلك تضمنت بعضاً من الأخطاء المخالفة لمنهج السلف

لفظاً ومعنى، وسميتها: **(التنبيهات البهية على العقيدة  
السفارينية)**، وبالله التوفيق...

- **وأشكر الأخ المؤدب:** (محمد بن وهيب العدني) خيرًا على  
أن قام بجمعها من درسنا على هذا الكتاب في مسجد الصحابة  
بالغيضة محافظة المهرة .

**كتبه:** أبو محمد عبد الحميد بن يحيى الزعكري

٧ / شعبان / ١٤٣٩ هـ



## ترجمة مختصرة للناظم

✿ **اسمه:** محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، شمس الدين، أبو العون، وقيل: أبو عبدالله.

- **مولده:** ولد في سفارين (من قرى نابلس) سنة (١١١٤ هـ).

- **طلبه للعلم:** رحل إلى دمشق فأخذ عن علمائها. وعاد إلى نابلس فدرس وأفتى.

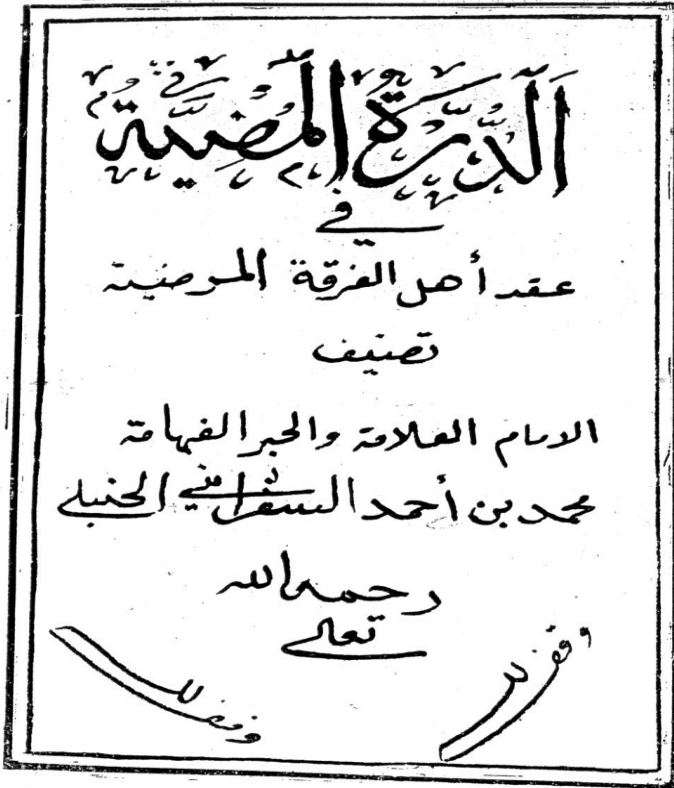
- **مؤلفاته:** له مؤلفات كثيرة تدل على غزارة علمه وعلو مكانته منها:

- ١- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام.
  - ٢- الملح الغرامية في شرح قصيدة (غرامي صحيح).
  - ٣- غذاء الألباب، شرح منظومة الآداب.
  - ٤- لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية المضية في عقد أهل الفرقة المرضية.
  - ٥- العقيدة السفارينية وهي المنظومة المذكورة في هذا المصنف وغيرها كثير.
- **وفاته:** توفي في نابلس سنة (١١٨٨ هـ).<sup>(١)</sup>

(١) حاشية من "الأعلام" للزركلي.

صور من المخطوطة

❁ الصورة الأولى من المخطوطة: (صورة الغلاف):



❁ الصورة الثانية من المخطوطة: (المقدمة):

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	
<p>عدد هذه القصيدة المباركة ثمان مائة وستة عشر بيتاً</p> <p>الحمد لله القديم الباقي</p> <p>حي عليه قادم موجود</p> <p>ولت على وجوده الخواص</p> <p>شدة الصلاة والسلام به</p> <p>واله وصعبه الأبرار</p> <p>(ونبذ) فالعلمون كل العلم</p> <p>لأنه العلم الذي لا ينبي</p> <p>فيلم الواجب والمجال</p> <p>وصار من عادة أهل العلم</p> <p>لأنه يبطل للحفظ كما</p> <p>بش هنا نظمت لعقيدة</p> <p>نظمتها في سلمها مقداره</p> <p>وسميتها بالدرّة اللضية</p>	<p>مقدراً الأحبار الأبرار</p> <p>قامت به الأبناء والوجود</p> <p>سبحانه فهو الحكيم الوارث</p> <p>على النبي المصطفى كبر الوارث</p> <p>معاذ من التقوى مع الأبرار</p> <p>كالفرع للتوحيد فاسمع نظمي</p> <p>لعاقل لفهمه لم يبتغي</p> <p>كما نزل في حقه تعالى</p> <p>ان يمتنوا في سبر بآياتهم</p> <p>يروق السمع ويشفي من ظم</p> <p>اسر جورة وجزة مفيدة</p> <p>وست ابواب كذا دخائمه</p> <p>في عقدا هل الفرقة الرضية</p>

المقدمة	
<p>أما أهل الحق ذوا أقدار العلم</p> <p>رب الحجارة من الحجارة</p> <p>من مخاضه فهو الأثرى</p> <p>والعقول والنظران ما لم يرضوا</p> <p>منابر الرضوان على الجنبه</p>	<p>علم هديت انه جاء الخبر</p> <p>بان ذي الأسماء تفرق</p> <p>ما كان في فح النبي المصطفى</p> <p>أطيس هذا النص جزواً يستر</p> <p>فأثبتوا النصوص بالتزوير</p> <p>تكلما جاء من الآيات</p> <p>من الأحاديث بمرة كما</p> <p>والأثر ذال بالقول</p> <p>نفتقدنا لإثبات إخطلي</p> <p>تكل من أول في الصفات</p>
<p>عن النبي المصطفى خير البشر</p> <p>بضاً وسبعين متناً وألحق</p> <p>وصعبه من غير ذوق وحفا</p> <p>في فرقة الأهل الأثر</p> <p>من غير تقبل ولا تقبيل</p> <p>او صح في الأخبار عن نقات</p> <p>قد جاء فاسمع من نقاط طيل</p> <p>لقول مفتر به جهول</p> <p>من غير تقبل ولا تقبيل</p> <p>كذا نية من غير ما أثبات</p>	<p>علم هديت انه جاء الخبر</p> <p>بان ذي الأسماء تفرق</p> <p>ما كان في فح النبي المصطفى</p> <p>أطيس هذا النص جزواً يستر</p> <p>فأثبتوا النصوص بالتزوير</p> <p>تكلما جاء من الآيات</p> <p>من الأحاديث بمرة كما</p> <p>والأثر ذال بالقول</p> <p>نفتقدنا لإثبات إخطلي</p> <p>تكل من أول في الصفات</p>

❁ الصورة الثالثة من المخطوطة: (من الخاتمة):



## متن المنظومة السفارينية

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ الحمد لله القديم الباقي ❀ مُقَدَّرُ الْأَجَالِ وَالْأَرْزَاقِ <sup>(١)</sup>

(١) - وفي بعض النسخ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَدِيمِ الْبَاقِي مُسَبَّبُ الْأَسْبَابِ وَالْأَرْزَاقِ

**قوله:** (الْقَدِيمِ) ليس من أسماء الله الحسنی؛ وإنما هو من أسماء الإخبار،  
والقديم قد يكون مسبوقاً بغيره، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ آدَاءَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ

﴿٣٨﴾ [يس: ٣٩]، ويغني عنه اسم (الأول) الذي ليس قبله شيء؛ ففي حديث  
أبي هريرة في "مسلم": «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ  
فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ  
دُونَكَ شَيْءٌ، أَفْضِلْ عَنَّا الدِّينَ وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ»، وهو صفة له كما قال رسول  
الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ  
الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، أخرجه أبو داود.

**قوله:** (الْبَاقِي): ليس من أسماء الله، ويغني عنه اسم (الآخر) وهو الذي  
ليس بعده شيء، ولكن البقاء صفة لله سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ

وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ [الرحمن: ٢٧].

- ٢ حَيِّ عَلِيمٍ قَادِرٌ مَوْجُودٍ ❀ قَامَتْ بِهِ الْأَشْيَاءُ وَالْوُجُودُ<sup>(١)</sup>
- ٣ دَلَّتْ عَلَى وُجُودِهِ الْحَوَادِثُ ❀ سُبْحَانَهُ فَهُوَ الْحَكِيمُ الْوَارِثُ<sup>(٢)</sup>
- ٤ ثَمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا ❀ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى كَنْزُ الْهُدَى
- ٥ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ ❀ مَعَادِنُ التَّقْوَى مَعَ الْأَسْرَارِ
- ٦ وَبَعْدَ فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ الْعِلْمِ ❀ كَالْفَرْعِ لِلتَّوْحِيدِ فَاسْمِعْ نَظْمِي
- ٧ لِأَنَّهُ الْعِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي ❀ لِعَاقِلٍ لِفَهْمِهِ لَمْ يَتَبَغ
- ٨ فَاعِلِ الْمَوْجِبِ وَالْمَحَالَا ❀ كَجَائِزٍ فِي حَقِّهِ تَعَالَى
- ٩ وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ❀ أَنْ يَعْتَنُوا فِي سَبْرٍ ذَا بِالنَّظْمِ

❀ **تنبيه:** (باب الأسماء والصفات باب توقيفي) أي: على الكتاب والسنة إذ لا مجال للعقل فيه، فلا يسمى الله **عَزَّجَلَّ** ولا يوصف إلا بما دلَّ عليه الدليل الثابت.

(١) **قوله:** (مَوْجُودٍ): ليس من أسماء الله، ويغني عنه اسم (الحي)، وكل حي موجود، قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٢) **قوله:** (الْوَارِثِ): ليس من أسماء الله على الصحيح مع أن بعض العلماء يثبت؛ لقول الله **عَزَّجَلَّ**: ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣].

- **والذي يظهر:** أنها لا تتمحض فيه الاسمية، وهو إلى الوصف أقرب، ومثله: ﴿أَمْ نَحْنُ الْأَزْعَمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤].

- ١٠ لِأَنَّهُ يَسْهَلُ لِلْحِفْظِ كَمَا ❀ يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مَنْ ظَمَا
- ١١ وَمَنْ هُنَا نَظَّمَتْ لِي عَقِيدَةً ❀ أَرْجُوزَةً وَجِيْزَةً مَفِيدَةً
- ١٢ نَظَّمْتَهَا فِي سَلْكَهَا مَقْدَمَةً ❀ وَسَتْ أَبْوَابَ كَدَاكَ خَاتَمَةً
- ١٣ وَسَمَّيْتُهَا بِالِدْرَةِ الْمَضِيَّةِ ❀ فِي عَقْدِ أَهْلِ الْفُرْقَةِ الْمَرْضِيَّةِ
- ١٤ عَلِيٌّ اعْتِقَادُ ذِي السَّدَادِ الْحَنْبَلِيِّ ❀ [إِمَامُ أَهْلِ الْحَقِّ ذِي الْقَدْرِ الْعَلِيِّ
- ١٥ حَبْرُ الْمَلَا فَرْدِ الْعَلِيِّ الرَّبَّانِيِّ ❀ رَبُّ الْحَجِيِّ مَاحِي الدَّجِيِّ الشَّيْبَانِيِّ
- ١٦ فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الْأَثَرِ<sup>(١)</sup> ❀ [فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهُوَ الْأَثَرِيُّ]<sup>(٢)</sup>
- ١٧ سَقَى ضَرِيحًا حَلَّهُ صُوبَ الرِّضَا ❀ وَالْعَفْوِ وَالْغَفْرَانِ مَا نَجْمَ أَضَا
- ١٨ وَحَلَّهِ وَسَائِرِ الْأَنْمَةِ ❀ مَنَازِلِ الرِّضْوَانِ أَعْلَى الْجَنَّةِ

(١) هذا على إطلاقه باطل، لكن المؤلف لا يقصد الإطلاق.

(٢) لو جعل هذا الوصف لرسول الله ﷺ كان أحسن؛ لقول الله

عَزَّجَلَّ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، والإمام

أحمد إمام جميل وحبر جليل.

**مُقَدِّمَةٌ فِي تَرْجِيحِ مَذْهَبِ السَّلْفِ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلْفِ**

- ١٩ اَعْلَمَ هَدَيْتَ أَنَّهُ جَاءَ الْخَبْرُ ❁ عَنِ النَّبِيِّ الْمُقْتَفِي خَيْرَ الْبَشَرِ
- ٢٠ بِأَنَّ ذِي الْأُمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقُ ❁ بَضْعًا وَسَبْعِينَ اعْتِقَادًا وَالْمَحَقُّ
- ٢١ مَا كَانَ فِي نَهْجِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى ❁ وَصَحْبِهِ مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا
- ٢٢ وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرُ ❁ فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْأَثَرِ
- ٢٣ فَأَثْبَتُوا النَّصُوصَ بِالْتَنْزِيهِ ❁ مِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ وَلَا تَشْبِيهِ<sup>(١)</sup>
- ٢٤ فَكُلِّ مَا جَاءَ مِنَ الْآيَاتِ ❁ أَوْ صَحَّ فِي الْأَخْبَارِ عَنِ نِقَاتِ
- ٢٥ مِنَ الْأَحَادِيثِ نُومِرُهُ كَمَا ❁ قَدْ جَاءَ فَاسْمَعِ مِنْ نِظَامِي وَعَلَمَا
- ٢٦ وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ بِالْعُقُولِ ❁ لِقَوْلِ مُفْتَرٍ بِهِ جَهْوَلِ

(١) قوله: (وَلَا تَشْبِيهِ) الأولى أن يقول: (ولا تمثيل)؛ لأنه لفظ الكتاب قال

تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ

الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]؛ ولأن التمثيل يدل على المساواة من كل وجه أما

التشبيه فلا تلزم منه المساواة من كل وجه.

- ثم إن لفظ (التشبيه) يطلقه أهل التعطيل على أهل السنة والجماعة

زورًا وبهتانًا؛ فأهل السنة مثبتة لما أتته الله ورسوله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** لا

يجاوزون القرآن والحديث.



**البَابُ الْأَوَّلُ: فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى**

- ٣٢ أول واجب على العبيد ❁ معرفة الإله بالشَّديد<sup>(١)</sup>
- ٣٣ بآنهُ وَاِحِد لا نَظِيرَ ❁ لَهُ وَلا شَبه وَلا وَزِيرَ
- ٣٤ صِفَاتُهُ كَذَاتِهِ قَدِيمَة ❁ أَسْمَاؤُهُ ثَابِتَة عَظِيمَة<sup>(٢)</sup>

(١) **جعل أول واجب على العبد:** المعرفة من زلقات المعتزلة الذين يوجبون على العبد الشك والنظر والقصد في النظر، وهذا ليس بصحيح، **فالصحيح:** أن أول ما يجب على المُكلف: الإيمان بالله بالتوحيد، قال رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:** «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» متفق عليه عن ابن عمر، وقال **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:** «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى» أخرجه البخاري عن معاذ.

- وكان أول دعوة النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:** «يَا أَيُّهَا النَّاسُ قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تُفْلِحُوا»، أخرجه الدراقطني عن طارق المحاربي.

(٢) **قوله: (وَلا شَبه)** تقدم ذكره أن الأولى ذكر ولا مثل له.

(٣) **قوله: (صِفَاتُهُ كَذَاتِهِ قَدِيمَة):** أي: أن جميع الصفات قديمة، وهذا ليس بصحيح، ولا بد من التفصيل؛ إذا أن الصفات منقسمة إلى: (ذاتية): وهي التي لم يزل ولا يزال متصفاً بها، (وفعليه) وهي التي تتعلق بمشيئته.

- **فالصفات الذاتية والخبرية** قديمة؛ لأن الله لا يزال ولم يزل متصفاً

بها.

- ٣٥ لِكِنَّهَا فِي الْحَقِّ تَوْقِيفِيَّةٌ ❀ لِنَا بِذَا أَدْلَاةٍ وَفِيَّةٌ
- ٣٦ لَهُ الْحَيَاةُ وَالْكَلامُ وَالْبَصَرُ ❀ سَمِعُ إِرَادَةً وَعَلِمُ وَاقْتَدِرُ
- ٣٧ بِقَدْرَةِ تَعَلَّقْتُ بِمَمَكِنٍ ❀ كَذَا إِرَادَةَ فَعَمِي وَاسْتَبِنِ
- ٣٨ وَالْعِلْمُ وَالْكَلامُ قَدْ تَعَلَّقَا ❀ بِكُلِّ شَيْءٍ يَا خَلِيلِي مُطْلَقًا
- ٣٩ وَسَمِعُهُ سُبْحَانَهُ كَالْبَصَرِ ❀ بِكُلِّ مَسْمُوعٍ وَكُلِّ مَبْصُرٍ

[فصل في مبحث القرآن العظيم]

- ٤٠ وَأَنْ مَا جَاءَ مَعَ جِبْرِيلٍ ❀ مِنْ مُحْكَمِ الْقُرْآنِ وَالتَّنْزِيلِ
- ٤١ كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ ❀ أَعْبَى الْوَرَى بِالنَّصِّ يَا عَلِيمٌ<sup>(١)</sup>

- أما الصفات الفعلية: فهي قديمة النوع حادثة الآحاد، قال تعالى:  
﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، فيغضب ويرضى، ويحب ويسخط، متى  
شاء وكيف شاء، وينزل إلى السماء الدنيا متى شاء، وسميت هذه الصفات  
بالفعلية؛ لتعلقها بالمشيئة لا أنها حادثة بمعنى: مخلوقة، كما يقول  
المبتدعة.

(١) قوله: (كلامه سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ): كلام الله من حيث هو قديم النوع لكنه  
حادث الآحاد، ولو ذكر أن كلامه سُبْحَانَهُ (عظيم أو كريم) لكان أولى  
وأحسن وأفضل؛ لأن من أصناف أهل البدع من يزعم: أن كلام الله معنا  
قديمًا في الأزل إن كان بالعربية كان قرآنًا، وإن كان بالسريانية كان إنجيلًا،  
وإن كان بالعبرية كان تورا، وهذا كلام باطل شرعًا وعقلًا.

٤٢ وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الْوَرِيِّ مِنْ أَصْلِهِ ❁ أَنْ يَسْتَطِيعُوا سُورَةَ مَنْ مِثْلِهِ

[فصل في ذكر الصفات]

٤٣ وَلَيْسَ رَبَّنَا بِجَوْهَرٍ وَلَا ❁ عَرَضٍ وَلَا جِسْمٍ تَعَالَى ذُو الْعَلَاءِ<sup>(١)</sup>

(١) قوله: (وَلَيْسَ رَبَّنَا بِجَوْهَرٍ وَلَا ... عَرَضٍ وَلَا جِسْمٍ): هذا نفي ليس بصحيح، ولم يقله أهل السنة وليس له دليل بل إنه من الألفاظ المجملة، والحكم في هذه الألفاظ: التوقف في اللفظ والاستفصال في المعنى على ما تقدم؛ حيث أن هذه الألفاظ جاءت من قبل أهل البدع وتحتمل حقاً وباطلاً، ومن أمثلتها الجسم والعرض والحد والغاية والجهة، **فمثلاً**: لو قال: (الله ليس بجسم أو الله جسم)، يقال له: نتوقف في لفظ الجسم؛ لأنه لم يرد في الكتاب والسنة، وتستفصل في المعنى فنقول: ماذا تعني بجسم؟ فإن أراد أنه ليس كالأجسام المخلوقة فنعم، وإن قال: ليس له صفات فباطل، وهكذا دواليك.

فإن قال: أعني بالجسم: أن ليس له صفات، قلنا: هذا معنى باطل، وإن قال: أعني أن له صفات تليق بجلاله، قلنا: هذا معنى حق، لكن اللفظ لم يرد في الشرع، ثم هو من اصطلاحات أهل البدع في نفي الصفات.

- ٤٤ سُبحَانَهُ قَدِ اسْتَوَى كَمَا وَرَدَ ❀ من غير كَيْفَ قَدِ تَعَالَى أَنْ يُحَدَّ (١)
- ٤٥ فَلَا يُحِيطُ عِلْمَنَا بِذَاتِهِ ❀ كَذَلِكَ لَا يَنْفَكُ عَن صِفَاتِهِ (٢)
- ٤٦ فَكُلِّ مَا قَدِ جَاءَ فِي الدَّلِيلِ ❀ فثَابِتٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَمْثِيلِ
- ٤٧ مِنْ رَحْمَةٍ وَنَحْوَهَا كَوَجْهِهِ ❀ وَيَدِهِ وَكُلِّ مَا مِنْ نَهْجِهِ
- ٤٨ وَعَيْنِهِ وَصَفَةَ النَّزُولِ ❀ وَخَلَقَهُ فَاحْذَرِ مِنَ النَّزُولِ

(١) **قوله:** (تَعَالَى أَنْ يُحَدَّ) **الحُد:** من الألفاظ التي لم ترد في الكتاب والسنة، فهي من الألفاظ المجملة، فيتوقف في اللفظ ويستفصل في المعنى، ولعل المصنف عنا بقوله: (تَعَالَى أَنْ يُحَدَّ): تعالى أن يحاط به، كما وضحه في البيت التالي وهذا المعنى صحيح.

(٢) **قوله:** (لَا يَنْفَكُ عَن صِفَاتِهِ): أي: أن جميع الصفات قديمة، وهذا ليس بصحيح، ولا بد من التفصيل؛ حيث أن الصفات الذاتية والخبرية قديمة؛ لأن الله لا يزال ولم يزل متصف بها، أما الصفات الفعلية فهي قديمة النوع حادثه الأحاد على ما تقدم في البيت رقم (٣٤).

- ٤٩ فسائر الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ ❁ قَدِيمَةً لِّلَّهِ ذِي الْجَلَالِ<sup>(١)</sup>
- ٥٠ لَكِن بِلَا كَيْفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ ❁ رُغْمًا لِأَهْلِ الزَّبَعِ وَالتَّعْطِيلِ
- ٥١ فَمُرَّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ ❁ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَغَيْرِ [فِكْرٍ]<sup>(٢)</sup>
- ٥٢ وَيَسْتَحِيلُ الْجَهْلُ وَالْعَجْزُ كَمَا ❁ قَدْ اسْتَحَالَ الْمَوْتُ حَقًّا وَالْعَمَى
- ٥٣ فَكُلُّ نَقْصٍ قَدْ تَعَالَى اللَّهُ ❁ عَنْهُ فَيَا بَشْرِي لِمَنْ وَالآه

[فصل إيمان المقلد]

- ٥٤ وَكُلِّ مَا يَطْلُبُ فِيهِ الْجَزْمُ ❁ فَمَنْعَ تَقْلِيدِ بِذَلِكَ حَتْمٍ<sup>(٣)</sup>
- ٥٥ لِأَنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِالظَّنِّ ❁ لِذِي الْحُجَى فِي قَوْلِ أَهْلِ الْفَنِّ

(١) قوله: (قديمة): هذا صحيح في باب الصفات الذاتية والخبرية، أما الصفات الفعلية فهي حادثة الأحاد، وهي متعلقة بمشيئته، ففيه إجمال، وقد تقدم ذكره تحت البيت (٣٤).

(٢) في نسخة: (نكر).

(٣) العقيدة مأخوذة بالدليل اثباتاً ونفيًا، ومعنى البيت: أنه لا يصح إيمان المسلم إلا بحفظ الدليل؛ لأنه باب عقيدة وجزم، وأن إيمان المقلد غير صحيح، وهذا قول ضعيف وباطل وهو (قول المعتزلة) بل الصحيح: إذا اعتقد المكلف دين السلام اعتقادًا جازمًا لا تردد فيه كفاه، ومعرفة الدليل وحفظه من ازدياد الإيمان، قال جندب: (فَتَعَلَّمْنَا الْإِيمَانَ قَبْلَ أَنْ نَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ تَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ فَأَزْدَدْنَا بِهِ إِيْمَانًا). أخرجه ابن ماجه.



- ٥٦ وَقِيلَ يَكْفِي الْجَزْمَ إِجْمَاعًا بِمَا ❁ يَطْلُبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ<sup>(١)</sup>
- ٥٧ فَالْجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِ الْبَشَرِ ❁ فَمَسْلُومُونَ عِنْدَ أَهْلِ الْأَثَرِ
- 

(١) هذا القول هو الصحيح، ولكن أتى به المؤلف على صيغة التمريض التي تفيد التضعيف له، ولو أتى به على صيغة الجزم وهو المتعين.

**البَابُ الثَّانِي: فِي [الْأَفْعَالِ الْمَخْلُوقَةِ] <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>**

- ٥٨ وَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ وَغَيْرَ الدَّاتِ ❀ وَغَيْرَ مَا الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ
- ٥٩ مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنْ الْعَدَمِ ❀ وَضَلَّ مِنْ أُنْسَى عَلَيْهَا بِالْقَدَمِ
- ٦٠ وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِإِخْتِيَارٍ ❀ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَارٍ
- ٦١ لَكِنَّهُ لَمْ يَخْلُقِ الْخَلْقَ سُدَى ❀ كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ فَاتَّبِعِ الْهُدَى
- ٦٢ أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ ❀ لَكِنَّهَا [كَسَبٌ لَنَا يَا لَاهِي] <sup>(٣)</sup>

(١) في المخطوط: (الباب الثاني في الأثر).

(٢) **قوله:** (الأفعال المخلوقة): الأولى قول: (الأشياء المخلوقة)؛ لأن أفعال الله ليست مخلوقة، بل هي من الصفات؛ ولهذا كفر العلماء القائلين بخلق القرآن؛ لأن هذا القول لازم: أن الأسماء والصفات مخلوقة.

(٣) **لو قال:** (فعل لنا)؛ لكان أولى، حتى يخرج من اصطلاح الأشاعرة، وقولهم بالكسب الذي هو في نفس الأمر الجبر بعينه فالأشاعرة جبرية في القدر، واتخذوا اصطلاح الكسب تمويهًا، ومعنى الكسب عندهم: (أن العبد إذا صمم عزمه فالله تعالى يخلق الفعل عنده، والعزم أيضًا فعل يكون واقعًا بقدرة الله تعالى، فلا يكون للعبد في الفعل مدخل على سبيل التأثير وإن كان له مدخل على سبيل الكسب؛ ولهذا قال بعضهم:

مما يقال ولا حقيقة تحته ❀ ❀ معقولة تدنوا إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال ❀ ❀ عند البهسمي وطفرة النظام

- ٦٣ وَكُلِّ مَا يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ ❀ [مِنْ طَاعَةٍ أَوْ ضِدِّهَا مُرَادٌ] <sup>(١)</sup>
- ٦٤ لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا اضْطَرَّارٍ ❀ مِنْهُ لِنَا فَافْهَمْ وَلَا تَمَارِ
- ٦٥ وَجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذِّبُ السَّوْرَى ❀ مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُرْمٍ جَرَى <sup>(٢)</sup>

(١) المعصية مراده كوناً لا شرعاً، والطاعة إن وقعت مراده شرعاً وكوناً، فلا بد من التقيد.

(٢) **معنى البيت:** أنه يجوز لله تعالى أن يعذب المطيع وينعم على العاصي، وهذا ليس بصحيح، **والصحيح:** إن الله لا يعذب إلا من كان مستحقاً للعذاب، قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ <sup>(١)</sup> [فصلت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَظَلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ <sup>(٢)</sup> [الكهف: ٤٩]، وقال تعالى بالحديث القدسي: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا»، أخرجه مسلم عن أبي ذر، والذي قرره المصنف هو عقيدة الجبرية والأشاعرة، بينما عقيدة أهل السنة: أن الله يهدي من يشاء ويعافي فضلاً ويضل من يشاء ويخذل عدلاً.

- ٦٦ فكل ما مِنْهُ تَعَالَى يَجْمَل ❀ لِأَنَّهُ عَنِ فَعْلِهِ لَا يُسْأَلُ (١)
- ٦٧ فَإِنْ يَثْبُ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ❀ وَإِنْ يَعْذِبُ فَبِمَحْضِ عَدْلِهِ (٢)
- ٦٨ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ ❀ وَلَا الصَّلَاحُ وَيُحَ مَنْ لَمْ يُفْلِحْ
- ٦٩ فكل من شاء هداه يَهْتَدِي ❀ وَإِنْ يرد ضلال عبيد يعتدي

[فصل في الكلام على الرزق]

- ٧٠ وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالٍ ❀ أَوْ ضِدَّهُ فَحَلٌّ عَنِ الْمَحَالِ
- ٧١ لِأَنَّهُ رَازِقُ كُلِّ الْخَلْقِ ❀ وَلَيْسَ مَخْلُوقٌ بِغَيْرِ رِزْقٍ
- ٧٢ وَمَنْ يَمِتْ بِقَتْلِهِ مِنَ الْبَشَرِ ❀ أَوْ غَيْرِهِ فَبِالْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ
- ٧٣ وَلَمْ يَفْتِ مِنْ رِزْقِهِ وَلَا الْأَجَلَ ❀ شَيْءٌ فَدَعِ أَهْلَ الضَّلَالِ وَالْخَطْلِ

(١) هذان تعليان لما سبق: أن كل أفعال الله جميلة، وأنه لا يسأل عما يفعل نعم يقول الله **عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنَّا﴾** [الأنبياء: ٢٣]، ولكن التعليل بهما مردود؛ لأن تعذيب المطيع وإثابة العاصي غير جميل، ولا يسأل عما يفعل؛ لتمام حكمته، وأنه لا يفعل شيئاً؛ لغير حكمة لا كما يقول الأشاعرة: إنه يفعل ذلك لمشيئته لا لحكمته.

(٢) **قوله: (وَإِنْ يُعْذِبُ فَبِمَحْضِ عَدْلِهِ):** هذا على ما قرره في البيت (٦٥) كما بينا في التعليق، والأولى أن يذكر أنه يُعْذِبُ المسيء بمحض عدله.

### البَابُ الثَّلَاثُ: فِي الْأَحْكَامِ

- ٧٤ وَوَجِبُ عَلَى الْعِبَادِ طَرَا ❁ أَنْ يَعْبُدُوهُ طَاعَةً وَبِرًا  
٧٥ وَيَفْعَلُوا الْفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمُرُ ❁ حَتْمًا وَيَتْرَكُوا الَّذِي عَنْهُ زَجُرُ

#### [فصل في الكَلَامِ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ]

- ٧٦ وَكُلُّ مَا قَدَرَ أَوْ قَضَاهُ ❁ فَوَاقِعَ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ  
٧٧ وَلَيْسَ [وَاجِبًا]<sup>(١)</sup> عَلَى الْعَبْدِ ❁ بِكُلِّ مَقْضِي وَلَكِنْ بِالْقَضَا  
٧٨ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى ❁ وَذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَعَالَى

#### [فصل في الكَلَامِ عَلَى الذُّنُوبِ]

- ٧٩ وَيُفْسِقُ الْمُذْنِبُ بِالْكَبِيرَةِ ❁ كَذَا إِذَا أَصْرَرَ بِالضَّغِيرَةِ  
٨٠ لَا يَخْرُجُ الْمَرْءُ مِنَ الْإِيمَانِ ❁ [بِمُوبِقَاتِ الذَّنْبِ وَالْعَصِيَانِ]<sup>(٢)</sup>  
٨١ وَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا ❁ مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ حُوبَا

(١) في المخطوط: (واجب).

(٢) لو قُيِّدَ بما خلا الشرك؛ لقول رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَيُّ يَوْمَ الزَّخْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ». متفق عليه عن أبي هريرة

- ٨٢ وَيَقْبَلُ الْمَوْلَى بِمَحْضِ الْفَضْلِ ❀ مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُتَّفَصِّلٍ  
 ٨٣ مَا لَمْ يَتَّبِعْ مِنْ كُفْرِهِ بَضْدَهُ ❀ فَيَرْتَجِعْ عَنِ شِرْكِهِ وَصَدْوِهِ  
 ٨٤ وَمَنْ يَمِتْ وَلَمْ يَتَّبِعْ مِنَ الْخَطَا ❀ فَأَمْرُهُ مَفُوضٌ لِذِي الْعَطَا  
 ٨٥ فَإِنْ يَشَأْ يَعْفُو وَإِنْ شَاءَ انْتَقَمَ ❀ وَإِنْ يَشَأْ أُعْطِيَ وَأَجْزَلَ النِّعَمِ

[فصل في ذكر من قيل بعدم قبول توبة من طوائف المأجدين]

- ٨٦ [وَقِيلَ فِي الدَّرُوزِ وَالزَّنَادِقَةِ ❀ وَسَائِرِ الطَّوَائِفِ الْمُتَنَافِقَةِ  
 ٨٧ وَكُلِّ دَاعٍ لَابْتِدَاعٍ يُقْتَلُ ❀ كَمَنْ تَكَرَّرَ نَكْثُهُ لَا يَقْبَلُ  
 ٨٨ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْدِ مِنْ إِيْمَانِهِ ❀ إِلَّا الَّذِي أَدَاعَ مِنْ لِسَانِهِ  
 ٨٩ كَمُلْحِدٍ وَسَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ ❀ وَهُمْ عَلَى نِيَاتِهِمْ فِي الْآخِرَةِ<sup>(١)</sup>

(١) من البيت (٨٦-٨٩): هذا قول لبعض أهل العلم: من أن الذي تتكرر رديته أو كان زنديقاً منافقاً أو ساحراً، وإن تاب لا يقبل منه، **والصحيح**: إن تاب توبةً نصوحةً بشروطها قبلت منه، قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يُعْوَدُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأَنْفَالُ: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَلَفِينَ فِي الذَّرِكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٥﴾﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦﴾﴾ [النِّسَاءُ: ١٥، ١٦]، فغاية ما يقع فيه هؤلاء الكفرة، والكافر إن تاب قبلت توبته ظاهرًا، وباطنه إلى الله عز وجل.

- ٩٠ قُلْتَ وَإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الْهُدَى ❀ كَمَا جَرَى لِلْعَيْلِبُونِي اهْتَدَى
- ٩١ فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ ❀ مَا كَانَ فِيهِ الْهَيْتُكَ عَنْ أَسْتَارِهِمْ
- ٩٢ وَكَانَ لِلدِّينِ الْقَوِيمِ نَاصِرًا ❀ فَصَارَ مِنَّا بَاطِنًا وَظَاهِرًا
- ٩٣ فَكُلَّ زَنْدِيقٍ وَكُلَّ مَارِقٍ ❀ وَجَاحِدٍ وَمَلْجِدٍ مُنَافِقٍ
- ٩٤ إِذَا اسْتَبَانَ نَصْحَهُ لِلدِّينِ ❀ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَنْ يَقِينِ

[فصل في الكلام على الإيمان]

- ٩٥ إِيْمَانَنَا قَوْلٌ وَقَصْدٌ وَعَمَلٌ ❀ تَزِيدُهُ التَّقْوَى وَيُنْقِصُهُ الزَّلُّ
- ٩٦ وَنَحْنُ فِي إِيْمَانِنَا نَسْتَشِي ❀ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنْ
- ٩٧ تُتَابِعُ الْأَخْيَارَ مِنْ أَهْلِ الْأَنْزُرِ ❀ وَنَقْتَفِي الْأَثَارَ لِأَهْلِ الْأَشْرُ
- ٩٨ وَلَا تَقُلْ إِيْمَانِنَا مَخْلُوقٌ ❀ وَلَا قَدِيمٌ هَكَذَا مَطْلُوقٌ
- ٩٩ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ ❀ وَنَحْوَهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَاتِ
- ١٠٠ فَفَعَلْنَا نَحْوَ الرُّكُوعِ مُحَدَّثٌ ❀ وَكُلُّ قُرْآنٍ قَدِيمٌ فَابْحَثُوا<sup>(١)</sup>
- ١٠١ وَوَكُلَّ اللَّهِ مِنَ الْكِرَامِ ❀ ائْتِنِينَ حَافِظِينَ لِلْأَنْامِ

(١) قوله: (وكل قرآن قديم) أي: أنه غير مخلوق، وعلى هذا إجماع أهل السنة والجماعة: من أن الله عز وجل متكلم بحرف وصوت متى شاء وكيف شاء وبما شاء، ولكن التعبير بلفظ: (قديم) غير صحيح، وقد تقدم تحت البيت (٤١) بيان ذلك، والأولى يقول: (قران كريم أو عظيم).

١٠٢ فيكتبان كل أفعال الوري ❁ كما أتى في النص من غير امترا

---

**البَاب الرَّابِعُ: أَشْرَاطُ السَّاعَةِ**

- ١٠٣ وكل مَا صَحَّ مِنَ الْأَخْبَارِ ❁ أَوْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَالْأَنَارِ
- ١٠٤ مِنْ فِتْنَةِ الْبَرْزَخِ وَالْقُبُورِ ❁ وَمَا أَتَى فِي ذَا مِنَ الْأُمُورِ
- ١٠٥ وَأَنَّ أَرْوَاحَ الْوَرَى لَمْ تُعْدم ❁ مَعَ كَوْنِهَا مَخْلُوقَةٌ فَاسْتَفْهَم
- ١٠٦ فَكُل مَا عَنِ سَيِّدِ الْخَلْقِ وَرَدَ ❁ مِنْ أَمْرِ هَذَا الْبَابِ حَقٌّ لَا يَرُدُّ
- ١٠٧ وَمَا أَتَى فِي النَّصِّ مِنْ أَشْرَاطِ ❁ فَكُلُّهُ حَقٌّ بِإِلَاطِطِ
- ١٠٨ مِنْهَا الْإِمَامِ الْخَاتَمِ الْفَصِيحِ ❁ مُحَمَّدِ الْمُهْدِيِّ وَالْمَسِيحِ
- ١٠٩ وَأَنَّهُ يَقْتُلُ لِلدَّجَالِ ❁ بِيَابِ لِدِ خَلِّ عَنِ جِدَالِ
- ١١٠ وَأَمْرِيَا جُوجَ وَمَأْجُوجَ أَثْبَتَ ❁ فَإِنَّهُ حَقٌّ كَهْدَمِ الْكُعبَةِ
- ١١١ وَأَنَّ مِنْهَا آيَةَ الدُّخَانِ ❁ وَأَنَّهُ يُنْذِرُ بِالْقُرْآنِ
- ١١٢ طُلُوعِ شَمْسِ الْأَفْقِ مِنْ دَبُورِ<sup>(١)</sup> ❁ كَذَاتِ أُجْيَادِ عَلِيِّ الْمَشْهُورِ<sup>(٢)</sup>

(١) (الدبور): المغرب؛ لقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا،

وَأَهْلِكَتْ عَادًا بِالدَّبُورِ»، (أخرجه البخاري برقم: ١٠٣٥، ومسلم برقم: ٩٠٠).

(٢) قوله: (كَذَاتِ أُجْيَادِ): أي: أن الدابة تخرج من أجياد في مكة، ولكن لم

يثبت ذلك، وإنما ورد ذلك في أحاديث ضعيفة، وأما خروج الدابة فثابت

بالقرآن والسنة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً

مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٦﴾ [النمل: ٨٢]،

١١٣ وَأَخْرَ الْأَيَّاتِ حَشَرَ النَّارِ ❁ كَمَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الْأَخْبَارِ

١١٤ فَكُلَّهَا صَحَّتْ بِهَا الْأَخْبَارُ ❁ وَسَطَرَتْ آثَارُهَا الْأَخْيَارُ<sup>(١)</sup>

[فصل في أمر المعاد]

١١٥ واجزم بِأَمْرِ الْبُعْثِ وَالنَّشُورِ ❁ وَالْحَشْرِ جِزْمًا بَعْدَ نَفْخِ الصُّورِ

١١٦ كَذَا وَقُوفِ الْخَلْقِ لِلْحِسَابِ ❁ وَالصَّحْفِ وَالْمِيزَانَ لِلشُّوَابِ

١١٧ كَذَا الصِّرَاطِ ثُمَّ حَوْضِ الْمُضْطَفَى ❁ فَيَا هُنَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشِّفَا

١١٨ عَنْهُ يَبْذَأُ الْمَفْتَرِي كَمَا وَرَدَ ❁ وَمَنْ نَحَا سَبِيلَ السَّلَامَةِ لَمْ يَرِدْ

١١٩ فَكُنْ مُطِيعًا وَقِفْ أَهْلَ الطَّاعَةِ ❁ فِي الْحَوْضِ وَالْكَوْثَرِ وَالشَّفَاعَةِ

١٢٠ فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُضْطَفَى ❁ كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الْوَفَا

١٢١ مِنْ عَالَمِ كَالرِّسْلِ وَالْأَبْرَارِ ❁ سِوَى النَّبِيِّ خَصَّتْ بِبِذِي الْأَنْوَارِ

وقال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْنَا لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيَّانَهَا لَمْ تَكُنْ  
أَمَنْتَ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبْتَ فِي إِيَّانَهَا خَيْرًا: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالذَّجَالُ،  
وَدَابَّةُ الْأَرْضِ». رواه مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) قوله: (فَكُلَّهَا صَحَّتْ بِهَا الْأَخْبَارُ): نعم صحت جميعها إلا خروج

الدابة من أجياد فلم يصح.

[فصل في الكلام على الجنة والنار]

- ١٢٢ وكل إنسان وكل جنّة ❁ في دار نار أو نعيم جنّة
- ١٢٣ هُما مصير الخلق من كل الورى ❁ فالنار دار من تعدى وافتري
- ١٢٤ ومن عصى بذنيه لم يخلد ❁ وإن دخلها يا بوار المعتدي
- ١٢٥ وجنة النعيم للأبرار ❁ مصونة عن سائر الكفار
- ١٢٦ واجزم بأن النار كالجنة في ❁ وجودها وأنها لم تلتف
- ١٢٧ فنسأل الله النعيم والنظر ❁ لربنا من غير ما شين عبز
- ١٢٨ فإنه يُنظرُ بالأبصار ❁ كما أتى في النص والأخبار
- ١٢٩ لأنه سبحانه لم يُحجب ❁ إلا عن الكافر والمكذب

**البَابُ الْخَامِسُ: فِي ذِكْرِ النَّبُوَّةِ وَمَتَعَلِقَاتِهَا**

- ١٣٠ وَمَنْ عَظِيمٍ مِنْهُ السَّلَامُ ❀ وَلَطْفِهِ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ  
 ١٣١ أَنْ أُرْشِدَ الْخَلْقَ إِلَى الْوُضُوءِ ❀ مُبِينًا لِلْحَقِّ بِالرَّسُولِ  
 ١٣٢ وَشَرَطَ مَنْ أَكْرَمَ بِالنَّبُوَّةِ ❀ حَرِيَّةً ذُكُورَةً كَقُوَّةِ<sup>(١)</sup>  
 ١٣٣ وَلَا تَنَالِ رُتَبَةَ النَّبُوَّةِ ❀ بِالْكَسْبِ وَالنَّهْذِيبِ وَالْفَتْوَةَ  
 ١٣٤ لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ الْمَوْلَى الْأَجَلِ ❀ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ إِلَى الْأَجَلِ  
 ١٣٥ وَلَمْ تَزَلْ فِي مَا مَضَى الْأَنْبِيَاءِ ❀ مِنْ فَضْلِهِ تَأْتِي لِمَنْ يَشَاءُ  
 ١٣٦ حَتَّى آتَى بِالْحَاتِمِ الَّذِي خَتَمَ ❀ بِهِ وَأَعْلَانًا عَلَى كُلِّ الْأُمَّمِ

[فصل في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم]

- ١٣٧ وَخَصَّهُ بِذَلِكَ كَالْمَقَامِ ❀ وَبَعَثَهُ لِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ  
 ١٣٨ وَمِعْجَزَ الْقُرْآنِ كَالْمِعْرَاجِ ❀ حَقًّا بِلَا مِينٍ وَلَا أَعْوَجَاجٍ<sup>(٢)</sup>

(١) **قوله:** (حَرِيَّةً ذُكُورَةً كَقُوَّةٍ): شبه الحرية والذكورة بالقوة، وهذا ليس بصحيح، بل القوة شرط من شروط النبوة كالحرية، والذكورة، فلو قال (وقوة) لكان أحسن.

(٢) **قوله:** (ومعجز القرآن): الأولى ذكر آية القرآن؛ لأن الإعجاز ليس من خصائص الأنبياء، ثم أن الله عَزَّوَجَلَّ قد سمى هذه آيات، قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأُولُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ

- ١٣٩ فكم حباهُ رَبُّهُ وَفَضَلَهُ ❀ وَخَصَّهُ سُبْحَانَهُ وَخَوَّلَهُ
- ١٤٠ ومعجزات خاتم الأنبياء ❀ كثيرة تجل عن إحصائي<sup>(١)</sup>
- ١٤١ منها كلامُ الله مُعْجَزُ الْوَرَى ❀ كَذَا انْشِقَاقُ الْبَدْرِ مِنْ غَيْرِ امْتِرا
- [فصل في ذكر فضيلة نبينا مُحَمَّدٍ وأولي العزم وغيرهم من الأنبياء والمرسلين]
- ١٤٢ وَأَفْضَلُ الْعَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرا ❀ نَبِينَا الْمُبْعُوثُ فِي أَمِّ الْقُرَى
- ١٤٣ وَبَعْدَهُ الْأَفْضَلُ أَهْلُ الْعَزْمِ ❀ فَالرُّسُلُ ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ بِالْجَزْمِ
- [فصل فيما يجب للأنبياء وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم]
- ١٤٤ وَأَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَلِمَ ❀ مِنْ كُلِّ مَا نَقَصَ وَمَنْ كُفِرَ عَصِمَ
- ١٤٥ كَذَاكَ مِنْ إِفْكَ وَمِنْ خِيَانَةٍ ❀ لَوْصَفَهُمْ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ
- ١٤٦ وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسُلِ ❀ النَّوْمُ وَالنِّكَاحُ مِثْلُ الْأَكْلِ

مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿٥٩﴾ [الإسراء: ٥٩]، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرُهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، متفق عليه.

(١) قوله: (وَمُعْجَزَات): الأولى ذكر (وآيات خاتم الأنبياء) كما تقدم عند

[فصل في ذكر الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ]

- ١٤٧ وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ بِالْتَحْقِيقِ ❁ فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ كَالصَّدِيقِ
- ١٤٨ وَبَعْدَهُ الْفَارُوقُ مِنْ غَيْرِ افْتِرَا ❁ وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ فَاتْرَكَ الْمِرَا
- ١٤٩ وَبَعْدَ الْفَضْلِ حَقِيقًا فَاسْمِعْ ❁ نِظَامِي هَذَا لِلْبَطِينِ الْأَنْزَعِ
- ١٥٠ [مَجْدَلُ الْأَبْطَالِ مَاضِي الْعَزْمِ ❁ مَفْرَجُ الْأَوْجَالِ وَافِي الْحَزْمِ
- ١٥١ وَافِي النَّدَى مَبْدِي الْهَدَى مُرْدِي الْعَدَا ❁ مَجْلِي الصَّدَى يَا وَيْلَ مِنْ فِيهِ اعْتَدَى] <sup>(١)</sup>
- ١٥٢ فَجَبَهُ كَحَبِهِمْ حَتْمًا وَجَبَ ❁ وَمَنْ تَعَدَى أَوْ قَلَى فَقَدْ كَذَبَ
- ١٥٣ وَبَعْدَ فَأَلْفُضَلْ بَاقِي الْعَشْرَةِ ❁ فَأَهْلُ بَدْرٍ ثَمَّ أَهْلُ الشَّجَرَةِ
- ١٥٤ وَقِيلَ أَهْلُ أَحَدِ الْمَقْدَمَةِ ❁ وَالْأَوْلَى أَوْلَى لِلنُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ
- ١٥٥ [وَعَائِشَةُ فِي الْعِلْمِ مَعَ خَدِيجَةَ ❁ فِي السَّبْقِ فَافْتَهُمُ نُكْتَةَ التَّيْجَةِ] <sup>(٢)</sup>
- ١٥٦ وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ كَالصَّحَابَةِ ❁ فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ وَالْإِصَابَةِ

(١) بالغ المصنف في هذا الوصف لعلِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأمرين هما: الرد على

النواصب، وعلى الروافض، ولكن في بعضها غلو: كـ[مفرج الأوجال] و(مردى العدى) فالأمر لله عَزَّ وَجَلَّ أولاً وأخراً.

(٢) المسألة خلافية، فمن العلماء من قدم خديجة، ومن العلماء من قدم عائشة، ومنهم من فضل كما أشار المصنف، ففضل عائشة بالعلم، وخديجة بالسبق، لكن الصحيح: أن خديجة أفضل لتسليم الله عَزَّ وَجَلَّ عليها وسابقتها.

- ۱۵۷ فَبِإِنْتِهِمْ قَدْ شَاهَدُوا الْمُخْتَارَا ❁ وَعَايِنُوا الْأَسْرَارَ وَالْأَنْوَارَا
- ۱۵۸ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَتَّىٰ بَانَا ❁ دِينَ الْهُدَىٰ وَقَدْ سَمَا الْأَدْيَانَا
- ۱۵۹ وَقَدْ أَتَىٰ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ ❁ مِنْ فَضْلِهِمْ مَا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ
- ۱۶۰ وَفِي الْأَحَادِيثِ وَفِي الْأَنْتَارِ ❁ وَفِي كَلَامِ الْقَوْمِ وَالْأَشْعَارِ
- ۱۶۱ مَا قَدَرَبَّا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي ❁ عَنِ بَعْضِهِ فَاقْنَعْ وَخَذْ مِنْ عِلْمِي
- ۱۶۲ وَاحْذَرْ مِنَ الْخَوْضِ الَّذِي قَدْ يُزْرِي ❁ بِفَضْلِهِمْ مِمَّا جَرَىٰ لَوْ تَدْرِي
- ۱۶۳ فَإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادِ قَدْ صَدَرَ ❁ فَاسْأَلْمْ أَذَلَّ اللَّهُ مِنْ لَهُمْ هَجَرَ
- ۱۶۴ وَبَعْدَهُمْ فَالتَّابِعُونَ أُخْرَىٰ ❁ بِالْفَضْلِ ثُمَّ التَّابِعُوهُمْ طَرَا

[فصل في ذكر كرامات الأولياء واثباتها]

- ۱۶۵ وَكُلَّ خَارِقٍ أَتَىٰ عَنِ صَالِحِ ❁ مِنْ تَابِعٍ لَشَرَعْنَا وَنَاصِحِ
- ۱۶۶ فَإِنَّهَا مِنَ الْكِرَامَاتِ الَّتِي ❁ بِهَا نَقُولُ فِاقِفْ لِلْأَدْلَةِ
- ۱۶۷ وَمَنْ نَفَاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ ❁ فَقَدْ أَتَىٰ فِي ذَاكَ بِالْمِحَالِ
- ۱۶۸ لِأَنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ ❁ فِي كُلِّ عَصْرٍ يَا شَقَا أَهْلَ الزَّلِّ

[فصل في المفاضلة بين البشر والملائكة]<sup>(١)</sup>

- ١٦٩ وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ أَعْيَانِ الْبَشَرِ ❁ عَلَى مَلَائِكَةِ رَبِّنَا كَمَا اشتهر
- ١٧٠ قَالَ وَمَنْ قَالَ سِوَى هَذَا افترى ❁ وَقَدْ تعدى فِي الْمَقَالِ واجترى

(١) الأولى ذكر (فصل في المفاضلة بين صالح البشر والملائكة)، أما تفصيل البشر مطلقاً فهو قول ضعيف وباطل، وأما تفصيل صالح البشر للعلماء كلام مشهور، وترك الخوض فيه أولى، ومع ذلك فإن بعض أهل العلم يفصل ويقول في الحال: الملائكة أكمل، وفي المآل صالحوا البشر أكمل، والأحسن عدم ذكر هذا الباب؛ لأنه لم يذكره الصحابة، وشيء لم يذكره الصحابة وهم أحرص على العلم منا فالأولى عدم ذكره.

**البَابُ السَّادِسُ: فِي ذِكْرِ الْإِمَامَةِ وَمَتَلَقَاتِهَا**

- ١٧١ وَلَا غِنَى لَأُمَّةِ الْإِسْلَامِ ❁ فِي كُلِّ عَصْرٍ كَانَ عَنِ إِمَامٍ
- ١٧٢ يَذِبُ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودٍ ❁ وَيَعْتَنِي بِالْفِرْزِ وَالْحُدُودِ
- ١٧٣ وَفَعَلَ مَعْرُوفٌ وَتَرَكَ نَكْرٍ ❁ وَنَصَرَ مَظْلُومٌ وَقَمَعَ كَفْرٍ
- ١٧٤ وَأَخَذَ مَالَ الْفَيْءِ وَالْخَرَاجِ ❁ وَنَحَوَهُ وَالصَّرْفَ فِي مَنْهَاجِ
- ١٧٥ وَنَصَبَهُ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ ❁ وَقَهَرَهُ فَحُلًّا عَنِ الْخِدَاعِ
- ١٧٦ وَشَرَطَهُ الْإِسْلَامَ وَالْحَرِيَّةَ ❁ عَدَالَتَهُ سَمِعَ مَعَ الدَّرِيَّةِ
- ١٧٧ وَأَنْ يَكُونَ مَنْ قُرِئَتْ عَلَيْهِ ❁ مُكَلَّفًا ذَا خُبْرَةٍ وَحَاكِمًا
- ١٧٨ وَكَانَ مُطِيعًا أَمْرَهُ فِيمَا أَمَرَ ❁ مَا لَمْ يَكُنْ بِمُنْكَرٍ فَيَحْتَذِرُ

**[فصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]**

- ١٧٩ وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ مَعًا ❁ فَرَضًا كِفَايَةً عَلَى مَنْ قَدَّ وَعَا
- ١٨٠ وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا تَعِينَا ❁ عَلَيْهِ لَكِنْ شَرَطُهُ أَنْ يَأْمَنَا
- ١٨١ فَاصْبِرْ وَزَلْ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ ❁ لِمُنْكَرٍ وَاحْتَذِرْ مِنَ التَّقْصَانِ
- ١٨٢ وَمَنْ نَهَى عَمَّا لَهُ قَدْ ارْتَكَبَ ❁ فَقَدْ أَتَى مِمَّا بِهِ يَقْضَى الْعُجْبِ
- ١٨٣ فَلَوْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ فَبَدَأَ ❁ عَنْ غِيهَا لَكَانَ قَدْ أَفَادَهَا

**الخاتمة<sup>(١)</sup>**

- ١٨٤ [مدارك العُلُوم في العيان] ❁ محصورة في الحَد والبرهان
- ١٨٥ وَقَالَ قَوْمٍ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظَرِ ❁ حِسٌّ وَإِخْبَارٌ صَحِيحٌ وَالنَّظَرُ<sup>(٢)</sup>
- ١٨٦ فَالْحَدُ وَهُوَ أَصْلُ كُلِّ عِلْمٍ ❁ وَصِفٌ مُّحِيطٌ كَاشِفٌ فَافْتَهُمُ<sup>(٣)</sup>
- ١٨٧ وَشَرْطُهُ طَرْدٌ وَعَكْسٌ وَهُوَ إِنْ ❁ أَنْبَاءٌ عَنِ الذُّوَاتِ فَالْتَّامُ اسْتَبْنِ

(١) فيها مسائل منطقية ينبغي عدم ذكرها فعلم المنطق من علم الكلام المذموم لا يحتاجه الذكي، ولا يَنْتَفِعُ به الغبي، وكان السلف يحذرون من علم الكلام المعارض للكتاب والسنة، وأنظر "ذم الكلام" للهروي.

١ - (٢) في البيتين: (١٨٤-١٨٥): **يُخْبِرُ الْمُؤَلِّفُ**: أن مدارك العلوم اثنان:

١- (الحد) أي: التعريف. ٢- (البرهان) أي: الدليل.

- وجاء بقول على صيغة التمریض: أن مدارك العلوم ثلاثة:

١- (الحس) أي: بالحواس الخمس.

٢- (الإخبار) أي بالكتاب والسنة.

٣- (النظر) أي: بالعقل؛ فيُرجِحُ القول الأول على الثاني؛ بل الراجح

القول الثاني.

(٣) **قوله**: (فَالْحَدُ وَهُوَ أَصْلُ كُلِّ عِلْمٍ): فيه نظر، **والصحيح**: أن الحد قد لا

يحتاج إليه، ولا يبنى عليه العلم على ما بينه الشيخ ابن عثيمين **رَحْمَةُ اللَّهِ**، فلو

قال رجل: (الصلاة) علمت بدون ذكر حدها ونحو ذلك.

- ١٨٨ وَإِنْ يَكُنْ بِالْجِنْسِ ثُمَّ الْخَاصَّةِ ❀ فَذَٰكَ رَسْمٌ فَافْهَمِ الْمَحَاصِنَ
- ١٨٩ وَكُلَّ مَعْلُومٍ بِحَسِّ وَحَجِيٍّ ❀ فَنَكَرَهُ جَهْلٌ قَبِيحٌ الْهَجَا
- ١٩٠ فَإِنْ يَقْمُ بِنَفْسِهِ فَجَوْهَرٌ ❀ أَوْ لَا فَذَٰكَ عَرْضٌ مُفْتَقِرٌ
- ١٩١ وَالْجِسْمُ مَا أَلْفَ مِنْ جَزَيْنِ ❀ فَصَاعِدًا فَاتَرَكَ حَدِيثَ الْمِينِ
- ١٩٢ وَمَسْتَحِيلَ الذَّاتِ غَيْرَ مُمَكِّنِ ❀ وَضِدَهُ مَا جَاَزَ فَاسْمَعُ زُكْنِي
- ١٩٣ وَالضُّدَّ وَالْخِلَافَ وَالنَّقِيضَ ❀ وَالْمَثَلَ وَالغَيْرَانَ مَسْتَفِيضَ
- ١٩٤ وَكُلَّ هَذَا عَلِمَهُ مُحَقِّقٌ ❀ فَلَمْ نَطْلُ بِهِ وَلَمْ نَمْنُقْ
- ١٩٥ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ ❀ لِمَنْهَجِ الْحَقِّ عَلَى التَّحْقِيقِ
- ١٩٦ مُسْلِمًا لِمَقْتَضَى الْحَدِيثِ ❀ وَالنَّصِّ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ
- ١٩٧ لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ قَوْلِ السَّلَفِ ❀ مُوَافِقًا أُنْمَتِي وَسَالِفِي
- ١٩٨ وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقْلَدًا ❀ إِلَّا النَّبِيَّ الْمُصْطَفَى مَبْدِي الْهُدَى<sup>(١)</sup>

(١) وصف المؤلف أن الاقتداء بالنبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** واتباعه به (التقليد)

ليس بصحيح، بل الأولى قول الاتباع لأمر:

١- لأن الاتباع غير التقليد.

٢- ولأن الاتباع جاء به الدليل، قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنَ

رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

- ١٩٩ صلى عَلَيْهِ اللهُ مَا قَطُرُ نَزَلَ ❀ وَمَا تَعَانِي ذِكْرُهُ مِنْ الْأَزَلِ
- ٢٠٠ وَمَا انجلى بهديه الديجور ❀ وراقت الأوقات والدهور
- ٢٠١ وآله وصحبه أهل الوفا ❀ معادن التقوى وينبوع الصفا
- ٢٠٢ وتابع وتابع للتابع ❀ خير الورى حقا بنص الشارع
- ٢٠٣ ورَحْمَةَ اللهُ مَعَ الرضوانِ ❀ والبر والتكريم والإحسانِ
- ٢٠٤ تهدي مَعَ التبجيل والإنعام ❀ مني لمثوى عصمة الإسلامِ
- ٢٠٥ أئمة الدّين هداة الأمة ❀ أهل التقى من سائر الأئمة
- ٢٠٦ لا سِيَمًا أَحْمَدُ والنعمانُ ❀ وَمَالِكُ مُحَمَّدُ الصنوانُ
- ٢٠٧ من لازم لكل أرباب العمل ❀ تَقْلِيدُ جَبْرِ مِنْهُمْ فَاسْمَعِ تَخَلُّ (١)

٣- ولأنه تعبير السلف، قال عمر بن عبد العزيز: (اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفِّيتُمْ)، وقال سفيان: (وَجَدْنَا الْأَمْرَ كُلَّهُ فِي الْإِتْبَاعِ)، وقد بينت ما في هذه الكلمة في شرحي على "السنة للبرهاري رَحْمَةُ اللهِ".

(١) معنى البيت: أنه يجب ويلزم على كل انسان تقليد أحد الأئمة الأربعة وهم (أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد) ولا يجوز الخروج عن أفعالهم، (أي: التمدد لأحدهم وعدم النظر في الكتاب والسنة) وهذا باطل، بل يجب العمل بالدليل (الكتاب والسنة).

- وإنما يستفاد من كل عالم ما وافق الدليل الشرعي، وقد ألف ابن رجب رسالة رَحْمَةُ اللهِ في وجوب التمدد بأحد المذاهب الأربعة، وهذه زلة لا

- ٢٠٨ وَمَنْ نَحَا لِسْبَلِهِمْ مِنَ الْوَرَى ❁ مَا دَارَتْ الْأَفْلاكُ أَوْ نَجْمٌ سَرَى
- ٢٠٩ هَدِيَّةٌ مِنِّي لِأَرْبابِ السَّلْفِ ❁ مَجَانِبًا لِلخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الْخَلْفِ<sup>(١)</sup>
- ٢١٠ خُذْهَا هَدِيَّةً وَاقْتَفِي نِظَامِي ❁ تَفْزِ بِمَا أَمَلْتِ وَالسَّلَامَ

يوافق عليها، بل الواجب اتباع الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، وللمعصومي رسالة في الرد على هذه الزلقة، وبالله التوفيق.

(١) **قوله: (مُجَانِبًا لِلخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الْخَلْفِ):** لا يسلم له هذا القول؛ لأنه خالف طريقة السلف، وخاض في مسائل لا يجب الخوض فيها، ومع ذلك فالعصمة لرسول الله **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** والحفظ لكتاب الله **عَزَّوَجَلَّ**، أما غير المعصوم من البشر فلا بد من زلل إلا من رحم الله تعالى.

**وبالجملة:** المنظومة طيبة ومحتوية على تقريرات نفيسة، وقد اشتهرت بين العلماء وطلّاب العلم فتعين التنبيه على ما فيها، ونصح بالاستفادة منها وحفظها من رغب فيها، وقد تيسر لي منظومتين في العقيدة:

**الأولى:** "المنظومة الزعركية في مهمات العقيدة الإسلامية".

**والثانية:** "الرأية في عقيدة الفرقة الناجية"، والحمد لله.

.....

ضحى يوم الاثنين: ٧ / شعبان / ١٤٣٩ هـ مسجد الصحابة بالغيضة - اليمن،

والمراجعة مع المخطوط: في: ٤ / ١١ / ١٤٤٤ هـ

## الفهرس

- ٢ ..... المقدمة
- ٤ ..... ترجمة مختصرة للناظم
- ٥ ..... صور من المخطوطة
- ٨ ..... متن المنظومة السفارينية
- ١١..... مُقَدِّمَةٌ فِي تَرْجِيحِ مَذْهَبِ السَّلَفِ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلْفِ
- ١٣ ..... البَابُ الْأَوَّلُ: فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى
- ١٤ ..... [فصل في مبحث القرآن العظيم]
- ١٥ ..... [فصل في ذكر الصفات]
- ١٧ ..... [فصل إيمان المُقَدِّد]
- ١٩ ..... البَابُ الثَّانِي: فِي [الأفْعَالِ الْمَخْلُوقَةِ]
- ٢١ ..... [فصل في الكلام على الرزق]
- ٢٢ ..... البَابُ الثَّلَاثُ: فِي الْأَحْكَامِ

[فصل في الكَلَامِ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ] ..... ٢٢

[فصل في الكَلَامِ عَلَى الذُّنُوبِ] ..... ٢٢

[فصل في ذكر من قيل بَعْدَ قَبُولِ تَوْبَةٍ مِنْ طَوَائِفِ

الْمُلْحِدِينَ] ..... ٢٣

[فصل في الكَلَامِ عَلَى الْإِيمَانِ] ..... ٢٤

الْبَابُ الرَّابِعُ: أَشْرَاطُ السَّاعَةِ ..... ٢٦

[فصل في أمر المعَادِ] ..... ٢٧

[فصل في الكَلَامِ عَلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ] ..... ٢٨

الْبَابُ الْخَامِسُ: فِي ذِكْرِ الشُّبُوهِ وَمَتَعَلِقَاتِهَا ..... ٢٩

[فصل في بعض خَصَائِصِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ..... ٢٩

[فصل في ذكر فَضِيلَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَأَوْلِي الْعِزْمِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ

الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ] ..... ٣٠

[فصل فِيمَا يَجِبُ لِلأَنْبِيَاءِ وَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ وَمَا يَسْتَحِيلُ فِي

حَقِّهِمْ] ..... ٣٠

[فصل فِي ذِكْرِ الصَّحَابَةِ الكِرَامِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ] ..... ٣١

[فصل فِي ذِكْرِ كِرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ وإِثْبَاتِهَا] ..... ٣٢

[فصل فِي المِفَاضِلَةِ بَيْنِ البَشَرِ وَالْمَلَائِكَةِ] ..... ٣٣

الأَبَابُ السَّادِسُ: فِي ذِكْرِ الإِمَامَةِ وَمَتَعَلِقَاتِهَا ..... ٣٤

[فصل فِي الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ] ..... ٣٤

الخَاتِمَةُ ..... ٣٥

الفهرس ..... ٣٩